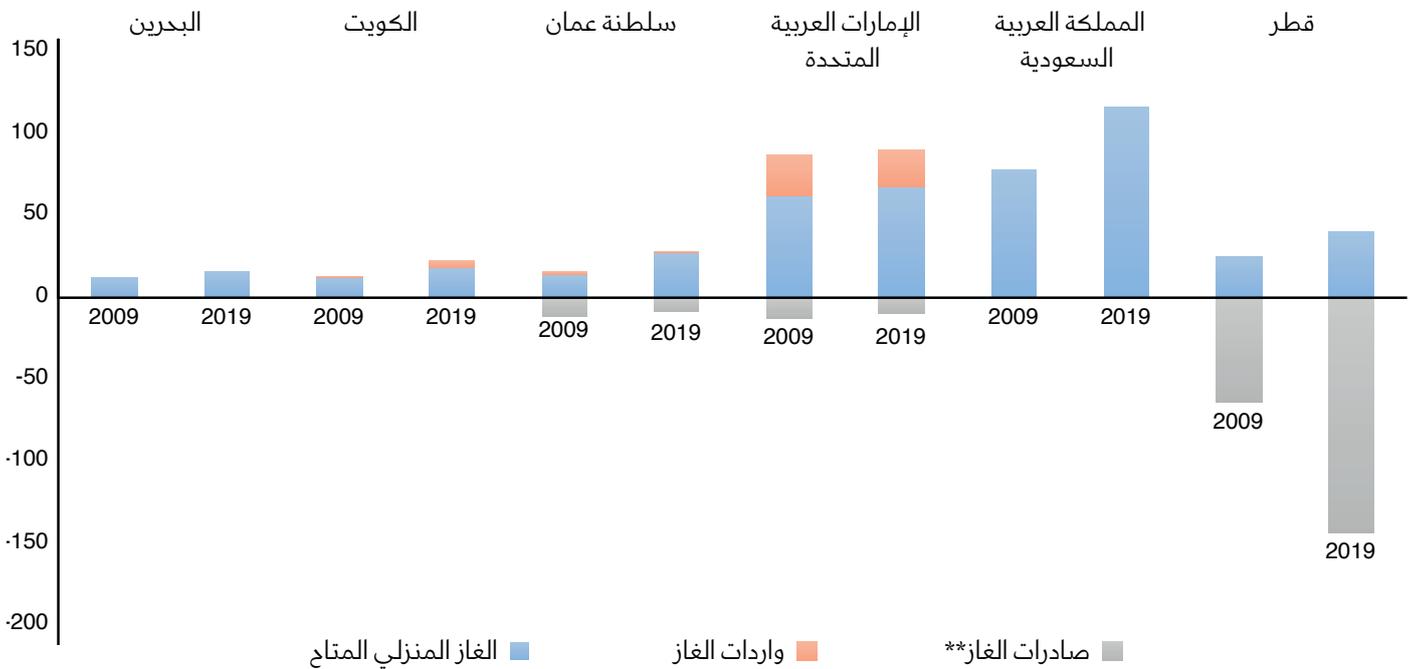


تحليلات البيانات

21/09/2020

استخدام الغاز الطبيعي في دول مجلس التعاون الخليجي

الاستفادة من إنتاج الغاز المتاح للاستهلاك المحلي والواردات والصادرات



المصادر: أوبك¹ وأوبك²

¹ منظمة الدول المصدرة للبترول – أوبك (OPEC): هي منظمة عالمية مؤلفة من 14 دولة مصدرة للنفط في جميع أنحاء العالم، تأسست عام 1960م لتنسيق السياسات البترولية المعمول بها في الدول الأعضاء وتزويدها بالمساعدات الاقتصادية والتقنية اللازمة. تعتبر المنظمة الدولية المصدرة للبترول اتحادًا قائمًا بين الدول الأعضاء، يهدف إلى إدارة عملية تزويد النفط، وتجنب التقلبات التي قد تؤثر على الأوضاع الاقتصادية للدول المصدرة له. وتضم المنظمة دول العالم المصدرة للنفط، وتشرف على صياغة السياسة النفطية العامة للأعضاء، مثل الإنتاج وكميته وخصص كل دولة من الإنتاج والتسعير والدفاع عن مصالح الأقطار المنتجة. تضم في عضويتها 13 دولة منتجة للنفط من بينها دول عربية وأجنبية، وهي الإكوادور، والإمارات، وإندونيسيا، وأنجولا، وإيران، والجزائر، والسعودية، والعراق، وفنزويلا، وقطر، والكويت، وليبيا، ونيجيريا.

² منظمة الدول العربية المصدرة للبترول – أوبك (OAPEC): هي منظمة حكومية للنفط قائمة في الكويت، وتأسست عام 1968م في أعقاب حرب 1967م، ويتمثل الهدف من إنشائها في تطور وتعاون الأقطار العربية الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول. تعمل على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء المصدرة للنفط، كما تعمل على دعم المشاريع المشتركة لدولها الأعضاء لضمان الاستخدام الفعال للموارد وتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية. وتشترط المنظمة على الدول العربية التي ترغب في الانضمام إليها أن يكون البترول مصدرًا مهمًا لدخلها القومي وتوثيق العلاقات فيما بينها. وتضم في عضويتها عددًا من الدول العربية تنقسم إلى دول مؤسسة وهي الكويت والسعودية وليبيا، ودول منضمة وهي قطر والبحرين والإمارات والجزائر والعراق وسوريا ومصر.

- تزايد إنتاج الغاز المسوق من قبل أعضاء مجلس التعاون الخليجي في الفترة ما بين 2009 و2019م بمعدل متوسط سنوي بلغ 4.8%، من 265 مليار متر مكعب قياسي في عام 2009م إلى 422 مليار متر مكعب قياسي في عام 2019م. وكان هذا النمو مدفوعًا بزيادة الطلب على الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية لتحلية المياه وكغاز لقيم لصناعات البتروكيماويات.
- يتم استهلاك معظم الغاز الطبيعي المنتج في كل دولة من دول مجلس التعاون محليًا باستثناء قطر؛ إذ صدرت في عام 2019م ما يقرب من 143 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب إلى الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، بمعدل 56 مليون متر مكعب يوميًا من غاز الميثان المكرر (بقدرته تصميمية لاستيعاب ونقل 90.6 مليون متر مكعب في اليوم) عبر ناقلات الغاز الطبيعي المسال إلى الأسواق الدولية.
- تعتبر المملكة العربية السعودية أكبر مستهلك للغاز في دول المجلس، ولا تقوم بتصدير أو استيراد الغاز الطبيعي. زادت المملكة إنتاجها من الغاز بنحو 50% خلال عقد من الزمان؛ إذ بلغ في عام 2019م ما يقرب من 117 مليار متر مكعب، وهو أعلى معدل تسارع في إنتاج الغاز بالمقارنة مع دول مجلس التعاون. وتوجه المملكة إلى استبدال السوائل غير الفعالة والمكلفة من مزيج الطاقة لديها والاستفادة من المزيد من الغاز في صناعة البتروكيماويات المتنامية. وقد أعلنت أرامكو السعودية في فبراير من هذا العام حصولها على موافقة الحكومة السعودية للبدء في تطوير حقل الجافورة الذي تشير التقديرات إلى احتوائه على نحو 5.7 تريليون متر مكعب من الغاز الغني بالمكثفات.
- تاريخيًا تستهلك الكويت كل الغاز الطبيعي الذي تنتجه وتعتمد على الوقود السائل لدعم صناعات الكهرباء وتحلية المياه. وبسبب الطلب المتزايد على الغاز ليحل محل النفط، بدأت الكويت في عام 2009م في استيراد الغاز الطبيعي المسال، ووصلت وارداتها من الغاز الطبيعي المسال في عام 2019م إلى 4.5 مليار متر مكعب. تقوم الكويت حاليًا ببناء محطة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال ومنشأة لإعادة التحويل إلى غاز "التغويز" لاستيعاب المزيد من الغاز الطبيعي المسال.
- لا تقوم البحرين بتصدير الغاز الطبيعي وإنما تستهلك معظم الغاز الذي تنتجه على الصعيد المحلي، وقد انتهت في أوائل عام 2020م من بناء منشأة للغاز الطبيعي المسال، مما يوفر لمرافق استلام وتخزين الغاز الطبيعي المسال قدرة لإعادة التحويل إلى غاز تصل إلى 22 مليون متر مكعب يوميًا.
- منحت اتفاقيات الامتياز التي وقعتها سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة مع شركات نفط عالمية حق بيع جزء من الغاز الذي ينتج في الأسواق الدولية، وقد ساعد ذلك كلا البلدين على تسعير الغاز الذي ينتجانه وفقًا للأسعار السوق. ساهم بيع الغاز المنتج محليًا في الأسواق العالمية في تقييم جدوى تطوير المزيد من حقول الغاز، لا سيما أن كلا البلدين قاما برفع الإعانات الحكومية للغاز المحلي تدريجيًا.
- تعد الإمارات العربية المتحدة بشكل عام مستوردًا صافيًا للغاز؛ إذ استوردت في عام 2019م نحو 22.5 مليار متر مكعب وصدرت 9.4 مليار متر مكعب، لكن نلاحظ تفاوتًا بين إمارة وأخرى. فتعتبر إمارة أبو ظبي مصدرًا للغاز وتقع فيها معظم حقول النفط والغاز، بينما تعتمد دبي والإمارات الأخرى على إمدادات وواردات الغاز المحلي.

- دأبت الإمارات على تقليص صادراتها من الغاز وتحويل الغاز الذي تنتجه إلى السوق المحلية. وبسبب انخفاض أسعار الغاز في الأسواق العالمية، فإنه ليس من المجدي تطوير بعض حقول الغاز خصوصًا تلك التي تزيد فيها التكلفة عن سعر البيع. وقد أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة في وقت سابق من هذا العام عن اكتشاف جبل علي الذي يحتوي على 2.3 تريليون متر مكعب من الغاز عالي الكبريت، والذي يقع على الحدود بين إمارتي دبي وأبو ظبي. وفي مثل هذه الحالة ستلعب اقتصاديات الحجم (economies of scale) دورًا مهمًا في تطوير هذا المجال تجاريًا، مما قد يساعد دبي على تقليل اعتمادها على واردات الغاز الطبيعي المسال.
- وفقًا للنشرة السنوية الإحصائية لمنظمة أوبك لعام 2020م، انخفضت احتياطيات الغاز المثبتة في سلطنة عمان من 0.8 تريليون متر مكعب في عام 2002م إلى 0.5 تريليون متر مكعب في عام 2012م. وقد عززت الاكتشافات الجديدة لحقول الغاز وتطوير حقل خزان العماني للغاز إجمالي إنتاج البلاد من الغاز وأوقفت انخفاض احتياطيات السلطنة من الغاز الطبيعي.
- أصبح الغاز على نحو متزايد جزءًا أساسيًا من مزيج الطاقة وصناعة البتروكيماويات في سلطنة عمان. يستهلك 70% من الغاز الذي تنتجه السلطنة محليًا، ومع بدء تشغيل مشروع رباب-هرويل للغاز المتكامل في سلطنة عمان في عام 2019م فإنه من المتوقع أن يزيد الطلب على الغاز في البلاد.

يمكنكم الوصول إلى [رابط البيانات المقروءة آليا](#) ومجموعة [البيانات ذات الصلة](#) عبر الدخول إلى [بوابة بيانات كابسارك](#) للاطلاع على مزيد من التحليلات والرؤى

يمكنك عرض تحليلات البيانات والرسوم البيانية التفاعلية - [بالضغط على هذا الرابط](#)

الباحثان: ماجد السويلم، وعبدالله الدايل